

المقدمة

يتم الربط بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة من إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من خلال أداة التبادل (النقود) التي تطورت عبر التاريخ من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، وخلال تطور وسائل المبادلة عرف الفكر الاقتصادي نظريات عديدة مختلفة حولها، فهذا الاقتصادي "جون ستوربات ميل" كان يقول " لا شيء في الاقتصاد أقل قيمة من النقود" وهو ينتمي للمدرسة الكلاسيكية التي تعتقد بأن دور النقود في الحياة الاقتصادية هو مجرد تغطية للمعاملات فقط، ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقد مكانة هامة، وهي نظرة "كينز" وأتباعه التي تبين أهمية النقود نظرا لملامستهم للتأثيرات التي تحدثها النقود، وأصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور المحرك في النشاط الاقتصادي، أو دور الكابح له حسب تحكم السلطات النقدية فيها.

ومن ثم فإنه ليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، ولكنها تعبيراً عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة تخضع إلى أسلوب إدارة هذا النظام، فإذا كان يتصف بحسن التسيير والضبط انتعشت حركة المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار، أما إذا تميز بخلاف ذلك عرف النشاط الاقتصادي تراجعاً، وقد يصاب بالكساد.

وعليه فإن أي هيئة ما لديها السلطة لتنظيم هذه الأداة (النقود) هي في الواقع تتمتع بالدور البالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، وهذه السلطة ليست هيكلًا جامداً تمر عبره النقود، بل عليه إذا تنظيم تداول هذه الأداة ما دامت لها تأثيرات قوية على الإنتاج والتشغيل والتضخم والتوازن الخارجي وذلك لتجنبها، فإذا تدخلت السلطات لتنظيم تداول النقود لتحقيق أهداف معينة، أو تجنب اختلالات اقتصادية، سمي ذلك السياسة النقدية، وكان الاقتصادي الأمريكي زعيم النظرية النقدية "ملتون فريد مان" يحذّر القول بأنه لا يوجد ما يسمى "باللأسياسة" فكل ما تفعله الحكومات هو سياسة، فإذا لم تصدر نقوداً فهذه سياسة، وإذا أصدرتها فذلك سياسة أيضاً، وهذا تعميم على كافة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة في كل الميادين المختلفة.

ويتضمن هذا الكتاب بابين، حيث تم تقسيم الباب الأول إلى أربعة فصول .

يتناول الفصل الأول منه التطور التاريخي لنشأة النقود عن طريق أربعة مباحث ، فالمبحث الأول خصص لمرحلة النظام المقايضة والصعوبات التي واجهها، وفي المبحث الثاني تعرضنا إلى مرحلة النقود السلعية وفي المبحث الثالث لمرحلة النقود المعدنية عن طريق دراسة مميزاتها وإشكالاتها ، وفي المبحث الرابع تناولنا فيه النقود الورقية والكتابية، وفي ختام الفصل أوردنا خلاصة .

أما الفصل الثاني فشمل عرض تعريف النقود ومضمون الاتجاهات الثلاثة في تعريف النقود ، ثم خصائص النقود في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى الوظائف الأصلية

والوظائف المكملة أو المشتقة وتناولنا في المبحث الثالث تكفله استخدام النقود حيث تم التطرق إلى النقود والدورات الاقتصادية والنقود ودور الائتمان، وفي ختام الفصل أوردنا خلاصة.

أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن أنواع النقود وتحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، فقد تناول المبحث الأول أنواع النقود حسب التصنيفات المشهورة لأنواعها وهي النقود السلعية الكاملة، والنقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها (النقود الثابتة)، والنقود الائتمانية، وشبه النقود ثم تطرقنا إلى كيفية تداول النقود الكتابية، وفي المبحث الثاني تمت دراسة تحليل الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد والمجمعات النقدية، ثم سرعة تداول النقد والكتلة النقدية، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه مفهوم العناصر المقابلة للكتلة النقدية واستنتاج الميزانية الموحدة للنظام المصرفي، وتطور إجمالي مقابلات الكتلة النقدية وفي آخر الفصل استخلصنا استنتاجات.

وتناول الفصل الرابع عملية خلق النقود في البنوك من خلال أربعة مباحث، الأول خصصناه لدراسة خلق النقود بواسطة البنوك التجارية من خلال خلق واتلاف النقود بواسطة تجاري واحد، وبواسطة بنوك تجارية متعددة، كما تعرضنا إلى نظرية مضاعف الائتمان وقاسم الائتمان، أما المبحث الثالث، فقد أفردناه للحديث عن خلق النقود بواسطة البنك المركزي عن طريق التعرض لأصوله وخصومه، وخصص المبحث الثالث لخلق النقود بواسطة الخزينة العمومية، أما المبحث الرابع فقد تناول تحليل محددات خلق النقود مثل القاعدة النقدية والعلاقة بين الكتلة النقدية والقاعدة النقدية والمحددات القانونية، ثم ختمنا الفصل بخلاصة.

والهدف من هذا الباب هو أنه لا يمكن الدخول في تحليل السياسة النقدية دون إعطاء خلفية عن النقود وتطورها وخاصة عملية خلق النقود التي يعتبر تقديمها ضروريا لفهم السياسة النقدية وتأثير البنك المركزي على سيولة البنوك التجارية.

أما الباب الثاني الذي جاء تحت عنوان : الإطار النظري للسياسة النقدية فقد شمل هو الآخر أربعة فصول .

فالفصل الخامس تناول تعريف السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى والمعلومات اللازمة لوضعها في ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم تقديم تعريف للسياسة النقدية وتطور السياسة النقدية عبر المراحل التاريخية، أما المبحث الثاني فقد بحثنا فيه علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية ككل وبالسياسة المالية خصوصا من حيث التمييز وطبيعة العلاقة بينهما ونقاط الالتقاء بين السياستين .

وتناول المبحث الثالث رصد المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية معينة لدولة ما، فتحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات منها القطاع الحكومي وقطاع المائلات وقطاع الأعمال، القطاع المالي الخاص والعام والقطاع الخارجي، وختمنا الفصل بخلاصة .

والفصل السادس فقد شمل أهداف السياسة النقدية تضمنتها أربعة مباحث ، فالأول منها تضمن عرض استراتيجية السياسة النقدية وبدأنا بعرض الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية كالقرض التجاري وأسعار الفائدة، وتم التطرق إلى استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الأهداف الأولية بداية بمجموعات الاحتياطات النقدية وظروف تطور سوق النقد، أما المبحث الثالث فقد خصص لمبحث الأهداف الوسيطة وهي معدل الفائدة وسعر الصرف والمجموعات النقدية، وفي آخر المبحث تعرضنا إلى معايير اختيار الأهداف الوسيطة، وتعرضنا في المبحث الرابع إلى الأهداف النهائية وهي استقرار المستوى العام للأسعار ، العمالة الكاملة ، تحقيق معدل نمو عال، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وفي آخر المبحث تناولنا التناقضات التي يمكن أن تحدث بين الأهداف مع خلاصة في آخر الفصل .

أما الفصل السابع فقد شمل أدوات السياسة النقدية وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سياسة معدل إعادة الخصم ، سياسة السوق المفتوحة وسياسة تعديل الاحتياطي الإجباري ، وفي المبحث الثاني بحثنا الأدوات الكيفية ومعالجتها مثل سياسة تأطير القرض ، والسياسة الانتقائية للقرض ، أما المبحث الثالث فقد تناول الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، والمبحث الرابع فقد تم تخصيصه لتقييم جميع أدوات السياسة النقدية ، الأدوات الكمية والنوعية والمباشرة ، وفي آخر الفصل قمنا خلاصة .

أما الفصل الثامن فقد ناقشنا فيه فعالية السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، فقد خصص المبحث الأول لفعالية السياسة النقدية على مستوى الفكر الكينزي والنقدي، وفي المبحث الثاني فعالية السياسة النقدية على مستوى النظام الرأسمالي من خلال قنوات معدلات الفائدة، أسعار الفائدة، والقرض واختلاف القنوات حسب البلدان الرأسمالية، أما المبحث الثالث فقد أوردناه لدراسة فعالية السياسة النقدية في النظام الاشتراكي من خلال دراسة الخطة المادية والمالية ورقابة بنك الدولة على الخطة الائتمانية، وتقييم أساليب الرقابة على الائتمان في النظام الاشتراكي، أما المبحث الرابع فقد بحثنا فيه فعالية السياسة النقدية في الدول النامية من خلال دراسة الخصائص المالية والمصرفية للبلدان النامية في البداية ثم أدوات السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في جذب الادخار وتشجيع الاستثمار، وتطوير السوق النقدية والمالية، ودرجة كفاية السياسة النقدية في عملية التنمية الاقتصادية وختمنا الفصل بخلاصة.

والله ولي التوفيق .